الأمم المتحدة S/2002/1376

مجلس الأمن

Distr.: General
19 December 2002
Arabic
Original: English

تقرير بعثة مجلس الأمن الموفدة إلى كوسوفو وبلغراد، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية

١٤ - ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

أولا - اختصاصات البعثة

١ - بناء على دعوة من الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، مايكل ستاينر، قرر مجلس الأمن إيفاد بعثة إلى هناك. ونقل القرار إلى الأمين العام رئيس المجلس في رسالته المؤرخة ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ (S/2002/1271) وتمت الزيارة في الفترة من ١٣ إلى ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وكان المجلس قد أوفد في وقت سابق بعثتين إلى كوسوفو في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (انظر S/2000/363) وفي حزيران/يونيه ٢٠٠١ (انظر S/2001/600).

٢ - وللبعثة الأهداف التالية:

(أ) البحث عن سبل لتعزيز الدعم في مجال تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) ولعمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تحقيقا لهذه الغاية؛

(ب) الوقوف في هذا السياق على عمليات بعثة الإدارة المؤقتة والحالة في الميدان، والحصول بشكل خاص على آخر المعلومات المتعلقة بالنقاط المرجعية التي حددها السيد ستاينر، بما في ذلك سيادة القانون ومعدل العودة المستدامة وبرنامج الخصخصة. والقيام، علاوة على ذلك، بمناقشة التحديات التي تواجهها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وخاصة متابعة الانتخابات المحلية، وعملية التخلص من المركزية، والحالة في متروفيتشا؛ وموافاة مجلس الأمن باستنتاجاتها؛

(ج) نقل رسالة قوية إلى مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة والقادة المحليين والمسؤولين البلديين المنتخبين حديثا وجميع الجهات المعنية الأخرى بشأن الحاجة إلى ما يلي:

'١' اغتنام الفرصة التي أتاحتها الانتخابات المحلية للمضي قدما في عملية التخلص من المركزية ومواصلة تطوير المؤسسات الديمقراطية؛

'٢' تشجيع المصالحة بين الطوائف العرقية وإدماجها؛

'٣' رفض العنف بجميع أشكاله وإدانة الأنشطة المتطرفة والإرهابية؛

'٤' كفالة السلامة والنظام العامين وتعزيز الاستقرار والأمن؛

201202 191202 02-74646 (A)
0274646

'٥' دعم التنفيذ الكامل والفعال لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) والتعاون بالكامل مع بعثة الإدارة المؤقتة والوجود الأمني الدولي تحقيقا لهذه الغايات؛

(د) استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز التعاون بين بعثة الإدارة المؤقتة وسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على أساس الوثيقة المشتركة بين البعثة وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية المؤرخة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ وفرص زيادة التعاون بين بريشتينا وبلغراد؛

(هـ) النظر في أثر الحالة الإقليمية على عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

ثانيا – تكوين البعثة

٣ - السفير أولي بيتر **كولبي** (النرويج) (رئيسا للبعثة)

السفير استيفان **تافروف** (بلغاريا)

السفير جاديش دارمانشاند **كونجول** (موريشيوس)

السفير أدولفو **أغويلار زينزير** (المكسيك)

السفير جينادي **غاتيلوف** (الاتحاد الروسي)

السفير آدم **ثومسون** (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

السفير ريتشارد **وليمسون** (الولايات المتحدة الأمريكية)

المستشار بول ايكورونغ **آدونغ** (الكاميرون)

الوزير المستشار تشين **زو** (الصين)

الوزير المستشار خوزيه ريناتو **سالازا** (كولومبيا)

المستشار الأول ايمانيول **داشون** (فرنسا)

المستشار بول غوا **زومانغيو** (غينيا)

المستشار جون بول **كافانا غ** (أيرلندا)

العميد فاب كونغ **هينغ** (سنغافورة)

السكرتير الأول ميلاد **عطية** (الجمهورية العربية السورية)

ثالثا – أنشطة البعثة وموجز وقائع الاجتماعات

٤ - استمعت البعثة لدى وصولها إلى بريشتينا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ إلى إحاطة قدمها الممثل الخاص للأمين العام علاوة على إحاطات قدمها النائب الأول للممثل الخاص ونواب الممثلين الخاصين لعناصر البعثة وهي الشرطة والعدالة (الأمم المتحدة) والإدارة المدنية (الأمم المتحدة) وبناء المؤسسات (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) وإعادة البناء الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي).

٥ - وصرح الممثل الخاص للأمين العام بأن كوسوفو قد أحرزت تقدما ملحوظا على مدى السنوات الثلاث الماضية وحدثت أهم التطورات في الشهور الستة الأخيرة. ويتضح التحسن العام في الحالة الأمنية من انخفاض معدل الجريمة بنسبة ٢٧ في المائة. وشهد عام ٢٠٠٢ لأول مرة زيادة تدفق العائدين من أقليات كوسوفو جاوزت تدفقهم إلى الخارج كما جرت الجولة الثانية من الانتخابات البلدية بطريقة منظمة وسلمية وامتدت سلطات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى الجزء الشمالي من متروفيتشا كما بدأت عملية تحويل المشاريع المملوكة بشكل اشتراكي إلى القطاع الخاص؛ وتم نقل السجناء المتبقين من ألبان كوسوفو من داخل صربيا؛ وتم إنشاء مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة. ويعمل في كوسوفو ١٠٥ مكاتب من مكاتب المصارف التجارية وتتوافر بها خدمات اجتماعية تؤدي مهامها من خلال سداد ٠٠٠ ٧٠ دفعة في إطار مشروع

المعاشات التقاعدية الأساسية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ٢٠٠٢ وحده.

٦ - وأشار الممثل الخاص للأمين العام إلى أن كوسوفو لديها جمعية تشريعية متعددة الأعراق وحكومة شرعت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في عملية نقل المسؤوليات تدريجيا إليها والتخلي عن الإدارة المباشرة (باستثناء المسؤوليات الموكلة إلى الممثل الخاص للأمين العام) والانتقال إلى تقديم المشورة ورصد المؤسسات الآخذة في الظهور والتي لا تزال تحتاج للتعزيز والدعم. ومن أجل مساعدة السلطات المحلية في مباشرة مسؤوليتها بشكل كامل بموجب الإطار المؤسسي تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تنفيذ برامج لبناء القدرات تشمل تدريب أفراد الشرطة والقضاء المحليين. وفي هذا السياق، تعمل البعثة على كفالة أن تظل المؤسسات الإقليمية ضمن الإطار الدستوري وأن تحترمه احتراما كاملا. وقد حدثت بعض التوترات مع القادة المحليين الذين كانوا يرغبون في منحهم مسؤوليات أكبر. ومن بين المشاكل التي تمت مواجهتها المحاولات التي بذلتها الجمعية التشريعية في كوسوفو لتجاوز السلطات الموكلة لها، وألا تمتثل امتثالا كاملا لجميع الأحكام في الإطار الدستوري ولا سيما ما يتعلق منها بمصالح الأقليات. وأصدرت الجمعية ستة قوانين صدر اثنان منها من جانب الممثل الخاص للأمين العام ولا يزال اثنان ينتظران الإصدار ورُفض اثنان آخران على أساس أن الجمعية في كوسوفو قد تجاوزت سلطاتها في مجالات السياسة الخارجية وحقوق الأقليات. واستخدم الممثل الخاص للأمين العام آليات الحماية فيما يتعلق بقانون التعليم العالي، كما استخدم سلطته في تعيين قضاة ومدعين عموميين من الأقليات.

٧ - وكانت الانتخابات البلدية الأخيرة ناجحة وأحدثت تغييرات في الإطار السياسي على الصعيد المحلي. وشارك صرب كوسوفو لأول مرة في انتخابات تجرى على صعيد البلديات وإن كان ذلك بأعداد قليلة في الأماكن التي لا يشكلون فيها أغلبية مما نتج عنه تحول في السلطة في بعض البلديات. وفي الجزء الشمالي من متروفيتشا جرت مقاطعة فعلية للانتخابات. ويجري حاليا تنفيذ نتائج الانتخابات ويوجد في بعض الأماكن ممثلون لطوائف الأقليات كشركاء في تحالفات مع أحزاب الأغلبية. وارتفعت نسبة مشاركة المرأة في المجالس البلدية من ٨ في المائة إلى ٢٩ في المائة.

٨ - لا تزال بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تحتفظ ببعض المسؤوليات في مجال البلديات يباشرها عنصر الإدارة المدنية. ونظرا للتخفيضات التي شهدتها ميزانية البعثة (انخفاض بنسبة ١٨ في المائة عن مستوى التمويل في السنة السابقة) تعمل البعثة على التكيف مع الواقع الجديد للميزانية. وبالتالي فقد أسرعت بإجراء التخفيضات في عنصر الإدارة المدنية وخفض عدد الموظفين بنسبة ٥٠ في المائة ويتوقع إجراء تخفيض إضافي بمعدل ٤٠ في المائة في السنة المقبلة. ولذلك فلن تبقي البعثة بنهاية السنة المالية إلا على الحد الأدنى من قدرات الرصد في البلديات مما قد يحد من قدرتها بالتالي في تأمين الضوابط الإدارية وتحقيق الإنصاف فيما بين الأعراق على مستوى البلديات.

٩ - ولا يزال تشجيع العائدين ومكافحة الجريمة المنظمة وتنمية الاقتصاد في عداد الأولويات والتحديات الرئيسية. وكانت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد ركزت على تهيئة الأوضاع لعودة الأقليات الطوعية والمستدامة إلى كوسوفو. وحدثت نقطة التحول في عام ٢٠٠٢ عندما زاد حجم تدفقات السكان إلى كوسوفو عن حجم التدفق إلى الخارج. وكان من الضروري زيادة التمويل من جانب المانحين من أجل مشاريع العائدين لزيادة إحراز التقدم في عام ٢٠٠٣. ويجري تزويد المشردين داخليا بالمعلومات فيما يتعلق بشروط العودة ويجري إنشاء الهياكل الأساسية الملائمة كخدمات التعليم والخدمات الاجتماعية

ومشاريع العمل ومشاريع إدرار الدخل. ولكن الحالة لا تزال هشة نظرا لأن الحوادث العرقية والتخريب قد أضرا بعملية العودة. وبالرغم من أن استمرار مشاركة قوة الأمن الدولية في كوسوفو في تأمين بيئة آمنة لا يزال ضروريا فإن التحدي الرئيسي يتمثل ليس فقط في تحقيق سلام مادي ولكن في إقامة ''سلام معنوي''، حيث يتعين أن تتحمل الأغلبية المسؤولية عن توفير الرفاه للأقليات كما ينبغي أن تعمل الأقليات على الاندماج والمشاركة في المؤسسات المنشأة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١٠ - فالبيئة الآمنة لا تعتبر شرطا مسبقا فحسب لعودة الأقليات ولكنها تعتبر أيضا شرطا للاستثمار في كوسوفو. ويركز سكان كوسوفو بشكل متزايد على الاقتصاد مع استتباب الحالة الأمنية نسبيا. ولا يزال المستوى المرتفع للبطالة والبالغ نحو ٥٦ في المائة يمثل تحديا كبيرا. ودخلت كوسوفو في مرحلة التنمية الاقتصادية الطويلة الأجل التي شملت الشروع في عملية التحول إلى القطاع الخاص. ولا تزال حالة الطاقة غير مستقرة بالرغم من التقدم الكبير المحرز في إعادة تشغيل الطاقة الكهربائية التي فقدت كنتيجة للإضراب الذي جرى في تموز/يوليه. وزاد من سوء الحالة زيادة الطلب على الكهرباء وعدم سداد فواتير الكهرباء. وأدى تطبيق السياسة المتشددة بقطع تيار الكهرباء إلى زيادة تحصيل قيمة الفواتير من نسبة تتراوح من أقل من النصف إلى ٨٠ في المائة.

١١ - وشكل التعيين الذي تم مؤخرا لما عدده ١١ قاضيا ومدعيا عاما من صرب كوسوفو خطوة كبيرة إلى الأمام في إنشاء جهاز قضائي متعدد الأعراق. ولا تزال فترة الاحتجاز المطولة السابقة للمحاكمة لعدم توفر الترجمة اللازمة تمثل مشكلة. وأوضحت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو، ردا على أسئلة موجهة من بعثة مجلس الأمن أن عددا من حالات جرائم الحرب قد قدمت إلى المحاكمة في كوسوفو في عام ٢٠٠٠ تمشيا مع مسؤوليات بعثة الأمم المتحدة في هذا المجال. وإذا أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أمرا بإلقاء القبض على أحد الأشخاص في كوسوفو ستقوم البعثة بعمليات الاعتقال اللازمة. وينبغي توضيح أسباب هذا الاعتقال لعامة الجمهور بلغة مبسطة توضح أن عمليات الاعتقال تتم ضد أفراد مشتبه فيهم وليست ضد طوائف أو مؤسسات.

١٢ - وأدت دائرة شرطة كوسوفو التي تضم عددا أكبر من الأفراد حاليا من شرطة بعثة الأمم المتحدة دورا متزايدا في الأهمية في بسط القانون والنظام العام في كوسوفو. وتجري حاليا إدارة أحد مراكز الشرطة بواسطة دائرة الشرطة في كوسوفو لوحدها. وأثبتت دائرة شرطة كوسوفو أنها وحدة الشرطة الشرعية في الشمال، إلا أن تجنيد الضباط في شمال كوسوفو من أجل الخدمة في دائرة الشرطة في كوسوفو لا يزال يواجه معارضة من بعض العناصر في أوساط صرب كوسوفو. ولا تزال الجريمة المنظمة تشكل تحديا. وأصبح مكتب الجريمة المنظمة في كوسوفو أقدر على العمل ويساهم في جهود مكافحة الجريمة. وسيساعد التعاون في المنطقة مع ألبانيا وصربيا ذاتها وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة في تحسين مستوى التعاون على الصعيد الإقليمي في مكافحة الجريمة المنظمة.

١٣ - وقد تحسنت علاقات بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع بلغراد. وستُمثل حكومة كوسوفو قريبا في الفريق العامل الرفيع المستوى كعضو كامل العضوية ولم يبدأ بعد الحوار المباشر بين بلغراد وبريشتينا. ويعد هذا الحوار بشأن المسائل العملية التي تحظى باهتمام مشترك أمرا ضروريا.

١٤ - ومن التحديات الرئيسية التي تلت إنشاء المؤسسات المؤقتة، تحقيق طموحات ألبان كوسوفو من أجل الاستقلال

ودرء التحديات التي تواجه سلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو خلال الفترة الانتقالية. وعلى سبيل المثال، بالرغم من طموحات بعض أعضاء فيلق حماية كوسوفو، ظلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ملتزمة بمركز فيلق حماية كوسوفو كوكالة طوارئ مدنية دون مهام عسكرية أو أمنية. وذُكر بوضوح أن مركز كوسوفو لا يزال غير محسوم وأن قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) هو الموجه الوحيد لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وسيحدد مجلس الأمن المركز المستقبلي ولا يحق لأي طرف أن يصدر حكما مسبقا عليه.

١٥ - وبيّن الممثل الخاص للأمين العام أن كوسوفو لم تعد ترى نفسها ككيان منعزل. فالتعاون الإقليمي في تحسن. والحلول التي يمكن أن تؤدي إلى كوسوفو خالصة العرقية تعتبر خيارا غير وارد، إذ أن هذا من المحتمل أن تكون له مضاعفات، تسبب سلسلة من ردود الأفعال في جميع أنحاء المنطقة وبصفة رئيسية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك. كما أن التقسيم خيار غير وارد هو الآخر.

١٦ - ولإدارة هذه الفترة الانتقالية الحرجة وقياس التقدم المحرز والسلبيات في كوسوفو، أدخلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مفهوم تحديد النقاط المرجعية وهو منهج يؤيده مجلس الأمن. وتقوم البعثة الآن بعملية تطبيق النقاط المرجعية عن طريق تحديد مؤشرات معينة، وابتداء من كانون الثاني/يناير، سترفع تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذها يوفر الأساس الذي يقاس عليه التقدم المحرز. غير أنه تبين من المشاورات الأخيرة مع المؤسسات المؤقتة، أن النقاط المرجعية لم تستوعب داخليا ضمن أهدافها الخاصة. وقد أكد الممثل الخاص للأمين العام أهمية مفهوم ''وضع المعايير قبل تحديد المركز''، مشيرا إلى أنه مع أن المفهوم قد قبل على نطاق واسع في كوسوفو، إلا أنه لم تتحقق بعد إجراءات ملموسة في هذا الاتجاه.

١٧ - وقد أيدت بعثة المجلس في مداخلاتها نهج ''وضع المعايير قبل تحديد المركز'' وإيلاء الأولوية إلى سيادة القانون والتنمية الاقتصادية وعودة المشردين داخليا واللاجئين. كما أيدت أيضا مد سلطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى متروفيتشا الشمالية، ورحبت بتعاون البعثة مع بلغراد ومع الوجود الأمني الدولي بشأن هذه المسألة. ورأت البعثة أن من المهم تطبيق النظام الإداري ذاته في جميع أنحاء كوسوفو. وأيدت البعثة أيضا مبادرة الممثل الخاص للأمين العام الخاصة ''بخطة تطبيق اللامركزية'' في كوسوفو مؤكدة أهمية وضع خطة كهذه بالتشاور مع السلطات المحلية ووفقا للمعايير الأوروبية. وأعربت بعثة مجلس الأمن عن ترحيبها بالتعاون المتزايد بين بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وأشارت إلى أهمية تعزيز هذا التعاون.

١٨ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت البعثة مع ممثلي مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت وهم رئيس كوسوفو إبراهيم روغوفا؛ ورئيس الوزراء بايرم ريجي؛ ورئيس الجمعية التشريعية نجزايت داشي؛ والمنسق بين الوزارات لعمليات العودة ميلوراد تدوروفيتش.

١٩ - وقد أفاد ممثلو ألبان كوسوفو إحراز تقدم ملحوظ خلال الثلاث سنوات والنصف الماضية، بما في ذلك تحسن الحالة الأمنية؛ وإنشاء دائرة شرطة فعالة؛ وتأسيس مؤسسات الحكم الذاتي المؤقت. وكان تقييمهم لحادث السيارة الملغومة التي انفجرت عشية وصول بعثة مجلس الأمن، بأنه يرسل إشارة خاطئة عن الحالة الأمنية التي كما أشاروا ظلت في الواقع في تحسن. ولا تزال التنمية الاقتصادية بما في ذلك الحاجة إلى معالجة معدلات البطالة العالية، وتنفيذ

الخصخصة، وإدماج الأقليات العرقية، من الأولويات. وظلت علاقة العمل المثمرة بين المؤسسات المؤقتة والبعثة مشجعة إلا أنه ينبغي بحث نقل المزيد من السلطات والإسراع بذلك. وبالرغم من الاعتراف بأن مركز كوسوفو مسألة لم تحسم بعد، جرت المناداة بالاعتراف المبكر باستقلال كوسوفو بوصفه وسيلة للتعجيل بتحقيق الديمقراطية في المنطقة والتنمية الاقتصادية في كوسوفو. ويعتقد البعض أن وضع المعايير قبل تحديد المركز أمر غير مجد - وبدلا من ذلك ينبغي مواصلة الاثنين في آن معا. وأكدوا على أن من الصعب تنفيذ المعايير المطلوبة دون أن يصحب ذلك تحقيق مستوى من المسؤولية وأن بعض المعايير لا يمكن تحقيقها دون تحديد مركز كوسوفو. ومع ذلك، فإن المؤسسات المؤقتة ملتزمة بمواصلة التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جهودها لإنشاء مجتمع ديمقراطي متسامح. وحذر رئيس كوسوفو من أن التصديق على الميثاق الدستوري لصربيا والجبل الأسود يمكن أن يتسبب في مشاكل في المنطقة.

٢٠ - وأشار رئيس الجمعية التشريعية إلى أنه بالرغم من أن أبناء الطائفة الألبانية يشكلون ٩٠ في المائة من سكان كوسوفو الحاليين، تحتل الأقليات ٣٤ في المائة من المقاعد في جمعية كوسوفو التشريعية، مما يوضح مستوى احترام حقوق الأقليات في كوسوفو. كما أن حقيقة أن الجمعية التشريعية في كوسوفو هي البرلمان الوحيد في المنطقة الذي اتخذ قرارا بشأن عودة الأقليات توضح أيضا التزام الجمعية التشريعية باحترام حقوق جميع المقيمين ودعم سيادة القانون. وفيما يتعلق بحكومة كوسوفو، فإن العلاقات بما في ذلك العلاقات في ما بين الأعراق، وداخل الحكومة ممتازة. وتضطلع الحكومة أيضا بعمل إيجابي، وهو توفير فرص العمل للأقليات.

٢١ - وقدم المنسق بين الوزارات لعمليات العودة تقييما مختلفا. فصرب كوسوفو لا يجدون مدعاة للشعور بالارتياح لدرجة التقدم المحرز، إذ أن ثلثي صرب كوسوفو ما زالوا مشردين. ويعاني صرب كوسوفو من صعوبات في جميع المجالات من الصحة والتعليم إلى استخدام لغتهم وحروفهم الأبجدية. ففي داخل كوسوفو، لا تزال حرية تنقل طوائف الأقليات غير مرضية. وبالرغم من أن البطالة عالية بين ألبان كوسوفو، فإنها أعلى فيما بين صرب كوسوفو. وما زالت مسألة الأشخاص المفقودين تعقد الحالة السياسية وتعوق المصالحة بين الطائفتين. ولقي مفهوم ''وضع المعايير قبل تحديد المركز'' تأييدا بوصفه النهج المناسب للحالة في كوسوفو ودعا الممثل إلى تنفيذ استراتيجية تطبيق اللامركزية. ويؤيد جميع الممثلين، بغض النظر عن أصلهم العرقي، هدف تحقيق المعايير الأوروبية.

٢٢ - وأكدت بعثة مجلس الأمن على نهج ''وضع المعايير قبل تحديد المركز'' ومسؤولية المؤسسات المؤقتة لتولي الاختصاصات المنقولة إليها عن طريق الإطار الدستوري لصالح جميع السكان. وأكدت البعثة أيضا على مسؤولية المؤسسات المؤقتة في العمل مع البعثة للتنفيذ التام للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) وشددت على أهمية التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإذ أكدت على الدعم الدولي من أجل إقامة كوسوفو ديمقراطية ومتعددة الأحزاب والأعراق، حثت البعثة الحكومة على أن تعتبر نفسها حكومة جميع سكان كوسوفو وليست مجرد ممثلة لجمهور ناخبيها. وفي هذا السياق دعت البعثة الممثلين إلى إظهار قيادة واضحة في تعزيز المصالحة وإدماج جميع الطوائف. ويسعى المجتمع الدولي إلى إحراز تقدم في هذا المجال ورصد التطورات عن كثب. ودعت البعثة أيضا زعماء كوسوفو إلى أن يشجبوا علنا أعمال العنف وكلمات الكراهية وتعابير التعصب.

٢٣ - وبالإشارة إلى أن سيادة القانون هي أساس المجتمع الديمقراطي والتنمية الاقتصادية، حذرت بعثة مجلس الأمن من

أن انعدام القانون يؤثر على جميع الطوائف ويقوض جميع الجهود المبذولة لخلق كوسوفو مزدهرة وديمقراطية. وشجعت البعثة المؤسسات المؤقتة على العمل على نحو وثيق مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو والمنظمات الدولية الأخرى (مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي) لتحقيق المعايير وللتقدم نحو إنجاز المعايير الأوروبية. وشددت البعثة على أنه ينبغي قبل كل شيء أن تتولى المؤسسات المؤقتة مسؤولية شمول جميع الطوائف واحترام حقوق الإنسان والحقوق المدنية بالإضافة إلى احترام القانون والنظام في كوسوفو. كما تم التأكيد أيضا على أهمية زيادة التعاون بين بريشتينا وبلغراد.

٢٤ - واجتمعت البعثة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر أيضا مع ممثلي جمعية كوسوفو التشريعية ومن بينهم أعضاء في الأحزاب السياسية الألبانية الرئيسية. وأعضاء في تحالف صرب كوسوفو (بوفرآتاك) فضلا عن ممثلين عن الطوائف العرقية الأخرى. وساد أعضاء الجمعية التشريعية الانقسام الشديد على أسس عرقية في تقييمهم للحالة الراهنة. فقد تعهدت الأحزاب الألبانية التي تمثل التيار الرئيسي بالعمل على توطيد سيادة القانون والديمقراطية بالنسبة لجميع الطوائف في كوسوفو. إلا أنها أكدت أن جهودها مقيدة بالافتقار إلى السلطة وبالسلطات التي يُختص بها الممثل الخاص. وطالب ممثلو ألبان كوسوفو بتمديد سلطة المؤسسات المؤقتة فترة أخرى لكي تكون أكثر فعالية. ورأى بعض الممثلين أن ثمة قدر كبير من الحكم الذاتي قد تحقق بالفعل بإنشاء المؤسسات المؤقتة. ومن ثم تدعو الحاجة إلى إصدار قرار جديد من مجلس الأمن. وطالب البعض بأن يعالج المجلس مسألة مركز كوسوفو. أما أكثر الاقتراحات غلوا فقد ذهبت إلى حد المطالبة بتقييد ولاية بعثة الأمم المتحدة وقصرها على مهام الرصد، أو نقل مهمة الرصد إلى الاتحاد الأوروبي، مع استمرار وجود حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلى حين الاعتراف بالمركز النهائي، الذي يحترم حق تقرير المصير.

٢٥ - وقال ممثلو صرب كوسوفو إنهم يرون أن التغيرات الإيجابية، التي جرت في كوسوفو، لم تؤثر على حالة الأقلية العرقية الصربية. وركزوا بصفة خاصة، على الافتقار إلى حرية التنقل وإهمال الحقوق الثقافية للأقليات، وعدم كفاية حالات العودة، وتدمير الكنائس. وقد حث ممثلو صرب كوسوفو بعثة الأمم المتحدة على أن تكون أكثر استباقية في نهجها تجاه مسألة العودة وحماية حقوق الأقليات. أما ممثلو الأقليات العرقية الأخرى فقد أدمجوا بشكل أفضل في مؤسسات كوسوفو، ولكنهم لا يلاقون مع ذلك اهتماما من جانب المجتمع الدولي بمشاكلهم الخاصة وبعض المسائل المعلقة المتصلة بحقوقهم الثقافية.

٢٦ - وأيدت البعثة نهج الممثل الخاص للأمين العام القائل ''بوضع المعايير قبل تحديد المركز'' مؤكدة أنه كلما أمكن التبكير بتحديد النقاط المرجعية كلما أمكن تناول مسألة المركز في وقت مبكر. وتعد المعايير ذات أهمية أيضا بالنسبة للتنمية الاقتصادية، لأنه بدون تحقيق الاستقرار وسيادة القانون لا يمكن توقع الاستثمارات الأجنبية. وأشارت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو إلى أن مجلس الأمن ما برح ملتزما بكوسوفو وحثت أعضاء الجمعية التشريعية على إدانة الكراهية العرقية والتركيز على المستقبل. وأبرزت بعثة مجلس الأمن مسؤولية الجمعية التشريعية وجميع نوابها والأحزاب السياسية في الاضطلاع بالاختصاصات الموكلة إليها بموجب الإطار الدستوري لصالح شعب كوسوفو بأسره، كما شددت على أهمية مراعاة الإجراءات الديمقراطية في أعمال الجمعية. وقد أولي تركيز خاص أيضا لإدراج وجهات نظر ومصالح جميع الطوائف ذات الأهمية لإقامة كوسوفو ديمقراطية مستقرة ومزدهرة. وأبرزت البعثة مسؤولية جميع النواب والأحزاب السياسية في العمل سويا مع بعثة الأمم

المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو من أجل التنفيذ التام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) الذي يؤكد على أن توخي جميع الأطراف لنهج ''يركز على النتائج'' في العمل التشريعي يعتبر أساسا. وحثت بعثة مجلس الأمن أعضاء الجمعية التشريعية على السعي للتوصل إلى توافق آراء مشيرة إلى أن المعارضة البناءة جوهرية لتفعيل الديمقراطية.

٢٧ - وأبرزت بعثة مجلس الأمن أيضا أهمية التعاون المتزايد بين بريشتينا وبلغراد، وأن المشاركة في عمل الجمعية أمر ضروري من أجل النهوض بمصالح الطوائف. فقد أدى انعدام المشاركة إلى عدم التمثيل وضياع أي إمكانية للتأثير في العملية التشريعية. ولاحظت البعثة أن كل طائفة لديها جدول أعمال مختلف، وشددت على أن التعددية العرقية هي السبيل الوحيد للمضي قدما، وحثت الطوائف على الدخول في حوار بناء فيما بينها، فمن المهم للغاية أن تتعلم الطوائف المختلفة الإصغاء لبعضها البعض بدلا من تجاهل آراء بعضها البعض.

٢٨ - وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، اجتمع أعضاء البعثة بعائلات الأشخاص المفقودين. ونوه ممثلو عائلات المفقودين بالدعم الذي قدمته لهم بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو والذي قدمه الممثل الخاص في كشف النقاب عن مصير ٣ ٥٠٠ شخص مفقود. وشمل ذلك الدعم المعرض الأخير الذي نظمته البعثة للمتعلقات الشخصية الذي أتاح التعرف على بعض المفقودين. وقد التمس أقارب المفقودين مساعدة البعثة في الحصول على معلومات من السلطات الصربية واليوغوسلافية عن مصير أعضاء أسرهم، بما في ذلك فتح السجلات التي يعتقد أنها موجودة بحوزة المحاكم الصربية لكي تنظر فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وقد أشارت البعثة إلى ضرورة معالجة هذه المسألة الهامة وشرعت في دراسة المادة المقدمة إليها والنظر في اتخاذ الإجراء المناسب.

٢٩ - وفي مقر قوة الأمن الدولية في كوسوفو، قدم قائد القوة اللفتنانت جنرال فابيو مين، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، إحاطة للبعثة بشأن الحالة الأمنية والمهام والتحديات الرئيسية التي تواجه الوجود الدولي الأمني. ويفيد التقييم الذي أجرته قوة كوسوفو وجود بيئة آمنة ومأمونة حاليا في كوسوفو تخللتها بعض أعمال العنف. وواصلت القوة عمليات التفتيش عن الأسلحة عند نقاط العبور وفي داخل كوسوفو، وانخفض عدد الأسلحة المُبلغ عن العثور عليها عند نقاط العبور (على الرغم من أن هذا الانخفاض قد لا يشكل سوى ظاهرة موسمية). وما برحت التحديات الأساسية التي تواجه الأمن العام تتمثل في وجود العنف بين الطوائف العرقية، والجريمة المنظمة والتطرف الاجتماعي والسياسي، والانطباع السائد بين الأقليات هو أن انعدام الأمن آخذ في التزايد. ويكتسب القيام بحملة إعلامية أهمية في معالجة ذلك الانطباع. وما زالت قوة كوسوفو توفر حراسا ثابتين في بعض مواقع مثوى الأجداد كما توفر دوريات الحراسة المرافقة. ومن المؤسف أن عددا كبيرا من الكنائس قد هدم في الشهور الأولى من وجود البعثة. وفي الآونة الأخيرة، من الممكن أن تؤدي المناقشة بشأن المركز النهائي لكوسوفو إلى إذكاء نيران التطرف وإلى التأثير على الحالة الأمنية ومن ثم فهي بحاجة لأن تعالج بحكمة.

٣٠ - وبينما حافظت قوة كوسوفو على مناخ الأمن والسلامة وإشاعته، فإنها ما زالت تدعم البعثة أيضا وتقلل مستوى الاعتماد على القوة. فقد دعمت البعثة في محاربة الجريمة المنظمة، ولكنها لم تتول بنفسها مسؤوليات إنفاذ القانون في هذا الصدد. وقد تضمن ذلك الدعم نقل المسؤولية المناسبة إلى السلطات المدنية، بغية تيسير انسحاب قوة كوسوفو من العمليات الإطارية الواسعة النطاق. وسيمضي تسليم المسؤوليات قدما عندما تصبح الهيئات المدنية جاهزة للعمل. ويشكل نقل المسؤوليات أو ''عدم

تثبيتها'' استراتيجية مشتركة بين البعثة وقوة كوسوفو، وهي تشمل القرارات المتخذة على أساس تقدير وجود تهديد مشترك والاتفاق بين الطرفين. وقد ظلت بعض المهام عسكرية خالصة في طبيعتها، بينما توجد مهام أخرى يمكن لشرطة البعثة ودائرة شرطة كوسوفو القيام بها. وتعمل قوة كوسوفو أيضا على نحو وثيق مع البعثة في عملية نقل المهام المدنية في مطار بريشتينا، وستواصل القيام بمهام معينة في المطار. وقد أعادت قوة كوسوفو تشكيل قوامها مؤخرا في أربع ألوية بعد أن كانت خمس ألوية، مع تخفيض مستوى القوات تبعا لذلك. ويبلغ عدد القوات حاليا ١٨٨ ٢٧ في انخفاض عن أعلى قوام لها وهو ٤٠٠ ٤٩ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩. ولن يؤثر إعادة تشكيل قوام القوة مرة أخرى وتخفيض عددها على قدرتها على العمل وسيتم ذلك التخفيض بناء على تقييم الحالة الأمنية. وعموما، يعتبر التعاون والتنسيق بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو رائعا.

٣١ - وقد أيدت بعثة مجلس الأمن جهود قوة كوسوفو واعترفت بأن وجود القوة ما زال يشكل عاملا أساسيا لتحقيق الاستقرار والأمن في كوسوفو وفي المنطقة. وما برحت طوائف الأقليات تتطلع إلى القوة لتحقيق الأمن لها. ولاحظت البعثة أن الحالة الأمنية قد تحسنت على مدى السنة الماضية ويرجع الفضل في ذلك التطور إلى قوة كوسوفو. وقد أعربت البعثة عن قلقها الشديد حيال نفوذ الجريمة المنظمة في كوسوفو، مع التسليم بأن الجريمة المنظمة ليست ظاهرة قاصرة على كوسوفو ولكنها ظاهرة تؤثر على المنطقة بأسرها وهي بحاجة لأن تعالج من خلال اتخاذ نهج إقليمي. وأحاطت البعثة علما بالدعم المقدم من قوة كوسوفو لجهود البعثة وجهود السلطات المحلية الرامية لمكافحة الجريمة المنظمة.

٣٢ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر أيضا زارت بعثة مجلس الأمن متروفيتشا وعقدت سلسلة اجتماعات، كان أولها يتعلق بتقديم إحاطة عن وكالة كوسوفو الاستئمانية وعملية التحول إلى القطاع الخاص قدمها السيد آندي بيربارك نائب الممثل الخاص للأمين العام لإعادة الهيكلة الاقتصادية (عنصر الاتحاد الأوروبي). وأعلن نائب الممثل الخاص للأمين العام أنه قد حدث تحسن ملحوظ في الحالة الاقتصادية. وأجري قدر كبير من إعادة الهيكلة، وأصبحت شبكة الطرق فعالة؛ وسجلت كوسوفو أعلى معدل للنمو في أوروبا على مدار السنوات الثلاث المتعاقبة الماضية، وإن كان ذلك على أساس منخفض إلى حد كبير. وحققت البعثة بنجاح تغييرا في الاقتصاد، من الاقتصاد القائم على النقد إلى استخدام المصارف.

٣٣ - وتعتمد الحالة الاقتصادية الراهنة مع ذلك على وجود المجتمع الدولي بقدرته الكبيرة على الإنفاق، وبرنامج المساعدة الضخم والمبالغ المرسلة من المقيمين في الخارج. وأثناء السنة الماضية تناقصت التدفقات الناتجة عن وجود المجتمع الدولي، عندما بدأت المنظمات تقلل بشكل كبير من حجمها. وتناقص التمويل من الجهات المانحة من ٦٥٠ مليون يورو في عام ٢٠٠١ إلى ٤٣٧ مليون يورو في عام ٢٠٠٢؛ ومن المتوقع أن ينخفض الرقم إلى ٢٧١ مليون يورو في عام ٢٠٠٣. وتفيد التوقعات المتعلقة بعام ٢٠٠٤ حدوث تدهور اقتصادي خطير مع ما يصاحبه من مشاكل. ومن الطبيعي أن الانخفاض في التمويل من الهبات المقدمة ستعوضه فرص الوصول إلى المؤسسات المالية الدولية، الأمر الذي ثبتت صعوبته في ضوء عدم حسم مسألة مركز كوسوفو. وتعمل بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من أجل التوصل إلى حل خلاق لمشكلة الوصول. ولم يبد الزعماء السياسيون الاستعداد بعد للاضطلاع بمسؤولية اتخاذ قرارات اقتصادية

للأجل الطويل. وتشكل الجريمة المنظمة والفساد الذي يسود المؤسسات، وهو الأمر الأكثر إثارة للقلق، عقبات أخرى تعترض طريق التنمية الاقتصادية.

٣٤ - وهناك حاجة إلى الاستثمارات المباشرة لدفع التنمية الاقتصادية قُدما. ومن شأن الخصخصة اجتذاب القطاع الخاص للقيام بالاستثمارات وإن كانت لا تحل جميع المشاكل الاقتصادية في كوسوفو. فلا بد أولا من جلب المشاريع إلى القطاع الخاص من أجل اجتذاب الاستثمارات إليه، وتعزيز التجارة وخلق العمالة، والأداة الملائمة لتحقيق هذا الهدف هي وكالة كوسوفو الاستئمانية، فهذه الوكالة هي التي كانت مسؤولة عن عملية خصخصة (أو تصفية) حوالي ٥٥٠ من المؤسسات المملوكة بشكل اشتراكي وعن إدارة عملية الانتقال والتحويل للمؤسسات العامة. ولكن الوكالة لم تكن مخولة ولاية خصخصة مؤسسات عامة. ونُقل مؤخرا مقر الوكالة إلى مترو فيتشا الشمالية، لتعزيز التنمية الاقتصادية في الشمال.

٣٥ - ويقدر أن عددا قليلا فقط من المؤسسات، المملوكة بشكل اشتراكي، سليمة من الوجهة الاقتصادية، ومعظمها يعمل في مجال معالجة المواد الزراعية. ووافق مجلس الوكالة مؤخرا على عرض الدفعة الأولى المكونة من ٢٥ شركة للبيع بوصفها الدفعة الأولى من ''عمليات الخصخصة الرئيسية''. ويؤمل في أن يتم نشر المناقصات في أوائل عام ٢٠٠٣. فالخصخصة وحدها لا تولد الدخل أو العمالة ولكنها ستطلق الطاقة الإنتاجية من عقالها. وأية أموال تتولد عنها سوف تجمد لتغطية المطالب المحتملة من جانب الملاك والدائنين. وستؤدي الخصخصة إلى فقدان الوظائف غير الأساسية في المؤسسات المملوكة بشكل اشتراكي. وكانت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في حوار دائم مع السلطات في بلغراد بشأن مسألة الخصخصة.

٣٦ - وخلال زيارة مترو فيتشا، عقدت البعثة أيضا اجتماعا بنَّاء مع ممثلي صرب كوسوفو وأفراد المجتمع المدني البوسني، ومعظمهم من النساء. ولاحظ هؤلاء الممثلون أن مترو فيتشا الشمالية هي المدينة الوحيدة التي تعتبر بحق مدينة متعددة الأعراق في كوسوفو. ولم يكن انطباعهم إيجابيا بالنسبة للحالة في بقية المقاطعة، المتصفة بازدياد عدم الأمن بانعدام حرية التنقل بشكل تام، والبيع غير الخاضع للضوابط للممتلكات، وانتفاء العودة وبطء عملية تحقيق اللامركزية. فصرب كوسوفو يتطلعون إلى حقوقهم الأساسية ويطالبون بها، منها حرية التنقل، والتعليم، وحرية ممارسة دينهم، والحصول على الرعاية الصحية واستخدام لغتهم وأحرفها الأبجدية. ولا بد من تحسين الاقتصاد وحالة العمالة في الشمال. وفي السابق كان ٨٥ في المائة من الصربيين يعملون في المؤسسات المملوكة بشكل اشتراكي، والآن، ليس بينهم أي موظف. ولم تتح الفرصة لصرب كوسوفو للإفادة من مرحلة تقديم المساعدة الإنسانية الدولية، التي بلغت الآن مرحلتها النهائية. فبدون هذه المساعدة، يتعذر على الصربيين احتمال الوضع، لا سيما وأن بعثة الأمم المتحدة عاكفة على قطع الروابط مع بلغراد.

٣٧ - إن انخفاض عدد الناخبين في مترو فيتشا الشمالية كان رد فعلي محلي من الصرب على الأوضاع الراهنة. وقد تعذر على الذين أدلوا بأصواتهم زيارة الممثلين المنتخبين للجمعية في بريشتينا، حيث وجدوا أنه يتعين عليهم الانتقال بواسطة مركبات مصفحة. وحيث تنتفي هذه الضمانات الأساسية، يصبح من المشكوك فيه ما إذا كانت المشاركة في مؤسسات الحكم الذاتي في كوسوفو ستحقق النتائج المرجوة. إلا أن أحد الممثلين أعرب عن رأي مخالف ودعا إلى ضرورة التطلع إلى المستقبل. ورغم صعوبة الاعتراف بأن صرب كوسوفو أصبحوا أقلية، إلا أنه لا بد من القبول بذلك. ومهما يكن الأمر، فإن هناك حدا أدنى لا يمكنهم القبول

بأقل منه. فاللامركزية كان ينبغي تنفيذها قبل إجراء الانتخابات الأخيرة.

٣٨ - والطائفتان الصربية والألبانية في كوسوفو عاشتا معا في الماضي دون حوادث. وقد حاول المجتمع الدولي في السنوات الثلاث الماضية حضهما على التفكير بالعيش معا ثانية. وقد يكون ممكنا العيش معا مرة أخرى، لكن المسألة لا ينبغي أن تحصل قسرا. وحث أحد الممثلين على أن يترك المجال للوقت والأعمال التجارية ليفعلا فعلهما ويساعدا على تقريب الطائفتين من بعضهما البعض. وشدد ممثلون آخرون أكثر على ضرورة تعزيز حرية التنقل قبل التركيز على الاقتصاد. ويعتقد الممثل البوسني أنه كان بإمكان بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تقوم بأكثر مما قامت به في منع رحيل البوسنيين من كوسوفو بإجراءات منها، مثلا، معارضة بيع الممتلكات.

٣٩ - وتتطلب الحالة، في نهاية المطاف، حلا سياسيا. فالناس لن يبقوا في كوسوفو ما لم تكن هناك احتمالات بالحل. وتتسم الأوضاع بدرجة أكبر من المأساوية في جيوب الأقليات. والمحصلة الأخيرة ستكون قيام كوسوفو ذات العرق الواحد. والاتجاه نحو أوروبا يعتبر أمرا حاسما، حتى وأن كانت الطائفة ذات الأغلبية قد تشكلت وفق المعايير الأوروبية بينما تخلفت الطوائف الأخرى عن ذلك.

٤٠ - وعانت نساء متروفيتشا الشمالية المشاكل نفسها التي تعانيها النساء في جميع أنحاء العالم. فهن على درجة عالية من التعليم وقادرات على التأثير لو منحن الفرصة والدعم. وبإمكانهن أيضا المساهمة في تنمية المجتمع المدني وفي لعب دور مهم في المصالحة بين الطوائف.

٤١ - أشارت بعثة مجلس الأمن إلى الرسالة التي وجهتها في حفل الاستقبال مساء اليوم السابق. فالبعثة تريد أن تكون كوسوفو مجتمعا متعدد الأعراق وشموليا. وقد ناشدت البعثة ممثلي الطوائف باسم المجلس على الاندماج والعيش داخل كوسوفو. ودعت البعثة أيضا قادة ألبان كوسوفو إلى إفساح مجال العيش في كوسوفو للأقليات. وترى البعثة أنه في حال تحقيق مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو فإن ذلك يسهل عملية إدماجها في أوروبا. وترغب البعثة أيضا في قيام كوسوفو موحدة، ولذلك فهي تؤيد الإجراءات التي اتخذتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في متروفيتشا. ولكي يؤدي الاقتصاد وظيفته ويجتذب الاستثمارات، لا بد لكوسوفو من أن تصبح مجتمعا يعيش وضعا طبيعيا. فالحالة السابقة من الاعتماد على المؤسسات المملوكة بشكل اشتراكي لن تعود. ويجب إقامة بناء آخر جديد. وحتى عهد قريب، كانت متروفيتشا ما تزال مقسمة ولم تكن موضع جذب للاستثمار. والبعثة تشجع الممثلين على النظر إلى المستقبل لا إلى الماضي. وتدعم البعثة أيضا عمليات العودة. فالمجلس شدد على أن كل أنواع التطرف يجب أن تتوقف وينبغي للجميع أن يسعوا ليكونوا عمليين بقدر أكبر. فهناك العديد من المشاكل العملية التي تحتاج إلى معالجة، وينبغي على الجميع أن يعملوا معا وأن يصبوا اهتمامهم على هذه المسائل. واستشهدت البعثة بقرار مجلس الأمن المعني بالمرأة والسلام والأمن، وأشارت إلى قدرة المرأة ودورها الخاص في المساعدة في حالات الصراع. والبعثة واعية بجميع المشاكل والصعوبات التي يواجهها صرب كوسوفو. وإن الوجود الدولي مهم للمساعدة على حل بعض المشاكل وخلق المناخ الملائم لحلها.

٤٢ - تلقت البعثة أيضا أثناء زيارتها إلى متروفيتشا إحاطة من الممثل الخاص، والمسؤولين الإداريين، الإقليمي والبلدي في متروفيتشا، عن التطور الذي طرأ على وجود بعثة الأمم المتحدة في متروفيتشا الشمالية وعن حالة تنفيذ الاستراتيجية التي تتبعها البعثة إزاء متروفيتشا. والإدارة الموازية السابقة كانت استمرارا غير مكتمل لبلديات مرحلة ما قبل الصراع.

ولم تكن قادرة على العمل بشكل كامل، بل اقتصر عملها على بعض المناطق المحدودة. وتم مد سلطة بعثة الأمم المتحدة بشكل سلس، لكنها تطلبت متابعة مستمرة لتصبح قائمة بذاتها. وأسهم التنسيق الممتاز مع قوة كوسوفو في نجاح تنفيذ الاستراتيجية. وتم تلقي ما يزيد على ٥٥٠ طلبا، العديد منها من موظفي الهيكل الموازي السابق، من أجل ٧٠ وظيفة فقط. ومشاريع التأثير السريع آخذة مجراها وبات التعليم الجامعي باللغة الصربية متاحا في الوقت الحاضر. ومن الأهمية بمكان إعادة ألبان كوسوفو إلى الشمال وصرب كوسوفو إلى الجنوب. لكن الحالة الاقتصادية في الشمال ما تزال هشة.

٤٣ - وما زال التحدي الحقيقي متمثلا في الأمن وفي التغلب على مخاوف الطائفتين. وقد حالت الهياكل الموازية لوقت طويل دون تحقيق المصالحة. وبعثة الأمم المتحدة تدعم المصالحة، لكنها ترى أن المصالحة يجب أن تنبع من الداخل ليكون لها تأثير جوهري ولا يمكن فرضها. وستواصل البعثة عملها في تعزيز الحوار بين الفئات العرقية من خلال التجارة والأعمال التجارية وعمليات العودة وغيرها من المسائل العملية. ومن العناصر الأساسية لهذه العملية مواصلة المجتمع الدولي تقديم دعمه السياسي والمالي. فأولئك الذين يريدون خلق بلديتين لا يريدون في الواقع مجتمعا متعدد الأعراق. ووجود مكتب مركز التنسيق لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا في متروفيتشا الشمالية كان يمكن أن يكون مقبولا إذا كان المكتب يؤدي وظيفة اتصال فقط لا أن يكون إدارة موازية.

٤٤ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت البعثة برؤساء جمعيات البلديات في مقاطعة متروفيتشا وهم رئيس بلدية متروفيتشا، السيد فاروق صباحيا (رابطة كوسوفو الديمقراطية)؛ ورئيس بلدية فوتشترن، السيد محرم شعباني (رابطة كوسوفو الديمقراطية)؛ ورئيس بلدية زنيكان، دراغيسا ميلوفيتش (حزب صربيا الديمقراطي)؛ ورئيس بلدية سربيتشا، السيد رمضان غاشي (حزب كوسوفو الديمقراطي)؛ ورئيس بلدية ليبوسافيتش، السيد فيليمير بويوفيتش؛ ورئيس بلدية زوبن بوتوك، السيد سلافيسا ريستيتش (حزب صربيا الديمقراطي)؛ ثلاثة منهم من ألبان كوسوفو وثلاثة من صرب كوسوفو.

٤٥ - وكانت التطورات الماضية الجارية في مقاطعة متروفيتشا مدعاة لتشجيع رؤساء بلديات متروفيتشا وسربتشا وفوتشترين الذين أعربوا عن امتنانهم للدعم المقدم من البعثة والممثل الخاص للأمين العام، في هذا الصدد. وقد حاولت طائفة ألبان كوسوفو مساعدة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في إنشاء مجتمع يقوم على أساس سيادة القانون ومعايير حقوق الإنسان وحقوق الأقليات. وهناك عدة أمثلة حديثة العهد لمشاريع اضطلعت بها الطائفتان الألبانية والصربية برهنت على أن التعايش ممكن. لكن، لا بد من عمل المزيد. وهم يسلمون بضرورة التعاون المشترك ويشجعون على توفير مزيد من الفرص للمقاطعة. ولاقى قرار فتح مكتب بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في متروفيتشا الشمالية ترحيبا. لكن ضمان التعاون الطويل الأجل فيما يتعلق بمتروفيتشا يتطلب إقامة المكتب على أساس وطيد يتماشى مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). فالشفافية الكاملة تأتي في المقام الأول. وأُعرب عن الأمل في أن تقيم البعثة تعاونا أيضا مع رعايا متروفيتشا كذلك.

٤٦ - ورحب رؤساء بلديات ليبوسافيتش وزوبن بوتوك وزفيتشان بإتاحة الفرصة لممثلي جميع البلديات للاجتماع معا للمرة الأولى. ولم يحظ تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) بالرضى الكامل للسكان في صرب كوسوفو الذين يعيشون في متروفيتشا. وأعربوا عن الأمل في عدم انتهاء البعثة في كوسوفو قبل التنفيذ الكامل للقرار. وهم يتوقعون من المجتمع الدولي التركيز في السنة القادمة على مسألة عودة الطوائف

الصربية والطوائف غير الألبانية إلى كوسوفو. والشرط الأساسي لذلك هو توفير حرية التنقل الكاملة والأمن للأقليات من الطوائف. وهذا يشمل ضرورة الحصول على المساعدة من المانحين الدوليين للعائدين، فضلا عن الاستثمار في البنية الاقتصادية التحتية لمتروفيتشا. ومع أن طائفة صرب كوسوفو تؤيد ترسيخ سيادة القانون في كوسوفو، فإن سيادة القانون ينبغي أن تطبق على جميع الطوائف. وأشاروا إلى أن البيانات التي أدلى بها ممثلو ألبان كوسوفو المؤيدة لاستقلال كوسوفو تعني أن صرب كوسوفو لن يجرؤوا على البقاء. وفي حين أن متروفيتشا الشمالية هي بحق مجتمع متعدد الأعراق، فإن القول نفسه لا ينطبق على بقية كوسوفو.

٤٧ - وأشارت بعثة مجلس الأمن إلى البيان الذي أدلى به رئيس البعثة مساء اليوم السابق والذي تضمن رسالة البعثة بأكملها. فالمجلس يؤيد ويشيد بوضع المعايير قبل تحديد المركز. فالبعثة تريد أن تكون كوسوفو متعددة الأعراق ومتعددة القوميات. وينبغي أن تكون سيادة القانون الأساس الذي تقوم عليه الأوضاع الطبيعية، وهذا من شأنه أن يجتذب الاستثمارات.

٤٨ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر أيضا، زارت بعثة مجلس الأمن مدرسة دائرة الشرطة في كوسوفو بمدينة فوتشيترن حيث استمعت إلى إحاطات قدمها مدير المدرسة ستيف بينيت، ومفوض الشرطة ستيفان فيلر، وضابط رفيع الرتبة بالدائرة الكولونيل أحمدي والتقت بمجموعة متعددة الأعراق من ضباط دائرة الشرطة. وكانت مدرسة دائرة الشرطة في كوسوفو لبنة أساسية في بناء القوة. فبالإضافة إلى دورات تدريب أساسي، وفّرت هذه المدرسة طائفة من الدورات التدريبية المتخصصة والمتقدمة. ففيما تتواصل دورات التدريب الأساسي، ركزت المدرسة اهتمامها على تدريب المديرين والمشرفين وعلى توفير التدريب المتخصص أثناء الخدمة. وواصل عنصر بناء المؤسسات (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا) تشغيل المدرسة بكامل طاقتها في وقت تشهد فيه تحولا في وظائفها الإدارية والتعليمية. فقد تقلص عدد الموظفين الدوليين من أقصى مستوى بلغه، وهو ٢٦٧ موظفا (في أوائل ٢٠٠١) إلى ٨٦ موظفا. وبالتوازي مع هذا الانخفاض وعلى وتيرة مستمرة، يدرب الموظفون الوطنيون لاكتساب مركز الموظفين الفنيين الوطنيين بغية ملء الوظائف الإدارية الشاغرة التي كان يشغلها موظفون دوليون. وبعد فترة من مباشرة المهام في الميدان، عاد ضباط الدائرة بعد أن أتموا تدريبهم إلى المدرسة ليصبحوا مدربين بها.

٤٩ - وتشكل شرطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو ودائرة الشرطة في كوسوفو هيئة واحدة توجد في جميع أرجاء كوسوفو. وقد أنشئت عن قصد باعتبارها كيانا واحدا لكفالة انتقال السلطة بصورة سلسلة إلى قوة شرطة محلية مستدامة في المستقبل. ويزيد في الوقت الحاضر عدد الضباط المدربين التابعين لدائرة شرطة كوسوفو (٥٤٥ ٥ فردا) على عدد ضباط شرطة البعثة (٥٠٠ ٤ فرد) الذين يسدون خدمات الشرطة في كوسوفو. ومن بين ضباط دائرة الشرطة في كوسوفو ضباط من الأقليات وضباط من الإناث يقدر كل منهما بنسبة ١٦ في المائة وكان الهدف المتوخى هو توفير ٥٣٠ ٦ ضابطا لدائرة الشرطة في كوسوفو في عام ٢٠٠٤ ومواصلة تسليم مراكز الشرطة لتكون تحت السيطرة الكاملة لدائرة الشرطة في كوسوفو، وقد تمت أول عملية تسليم في غاراكانيتشا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان نظام التعيين التنافسي الذي يستند إلى الأهلية انتقائيا للغاية. إذ أن حوالي ٢٣ في المائة من ضباط دائرة الشرطة في كوسوفو كانوا أفراد شرطة سابقين. ورغم الضغط الممارس في البداية في متروفيتشا الشمالية لإقناع الناس بعدم الانضمام إلى دائرة الشرطة في كوسوفو، فقد تلقت القوة عددا كافيا من الطلبات. فقد أصبحت دائرة الشرطة في كوسوفو موضع

ثقة واحترام سكان كوسوفو. وهناك اتجاه لجعل جميع المراكز تحت سيطرة دائرة الشرطة في كوسوفو مع اقتصار دور الشرطة الدولية على الرصد وإسداء المشورة. وأنشأت شرطة بعثة الأمم المتحدة آلية داخلية للنظر في الشكاوى التي قد تقدم إليها. ورحبت بعثة مجلس الأمن بالتطورات الإيجابية التي تمت على طريق إنشاء دائرة للشرطة متعددة الأعراق حقا.

٥٠ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر، التقت البعثة، في المقر، زعماء العائدين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو ورئيس الجمعية البلدية في بلدية غنيلانة، والتقت كذلك ممثلي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية. ويعد كفالة العودة الدائمة من بين الأولويات الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة. وقد استرشدت البعثة وشركاؤها باستراتيجية تستند إلى اتباع مبدأ نهج ينطلق من أسفل إلى أعلى؛ وإلى ضرورة تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين من حيث التوظيف، والرعاية الصحية والحصول من الخدمات العامة؛ والربط بين الطلب وفرص العودة؛ وتيسير الحوار بين الأعراق في مواقع العودة.

٥١ - وأشار ممثلو مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات غير الحكومية إلى أن العودة الدائمة تستلزم اكتساب ثقة السكان المحليين. ويمكن ضمان هذه الثقة من خلال تنظيم اللقاءات وتلافي التمييز بين العائدين والسكان المحليين. وتكتسي المشاريع المدرة للدخل أهمية قصوى إذ تجعل العائدين يستغنون عن المساعدة الإنسانية. وقد جعلت المكاسب التي تحققت في سياق عملية تعمير هذه المجتمعات المحلية أكثر جاذبية للمزيد من العائدين.

٥٢ - ونظرت المفوضية في المكاسب التي تحققت في سياق حماية حقوق الإنسان. فبناء الهياكل الأساسية يسّر تأهيل المجتمع المحلي برمته، مما جعل السكان المحليين أكثر تقبلا وزاد من مستوى اندماج العائدين. ومكّن هذا النهج من العودة إلى إقامة مجتمعات مختلطة في منطقة غنيلانة. إذ عاد حوالي ٨٠٠ ٥ شخص من الأقليات إلى كوسوفو، ورجع معظمهم إلى منطقة غنيلانة. ورغم أن هذا العدد يمثل نحو ٢,٥ في المائة من المشردين داخل كوسوفو واللاجئين من طوائف الأقليات، فإنه يشكل أساس العمل لتحقيق مستويات أعلى من العودة.

٥٣ - ولا تزال حرية التنقل المحدودة والتمييز في تقديم الخدمات الاجتماعية المقترنة بالعوامل الاقتصادية، لا سيما ارتفاع مستوى البطالة، تعوق عمليات العودة. ولتذليل هذه العقبات، من الضروري تبني المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي لموقف استباقي، وكفالة مشاركة السلطات البلدية ودعم الجهات المانحة. وتلتمس البعثة من المانحين توفير ٣٠ مليون يورو لتأمين عمليات العودة في عام ٢٠٠٣.

٥٤ - وفي اليوم نفسه، زارت البعثة الجمعية البلدية لبريشتينا حيث التقت مع نواب من مختلف الأحزاب السياسية. ولاحظ معظم أعضاء الجمعية تحسن الوضع الأمني. وأعربوا عن تأييدهم لمفهوم تطبيق اللامركزية على أن يكون المقصود به نقل السلطة إلى البلديات لا إنشاء جيوب عرقية. واقترح البعض تحويل دائرة الشرطة في كوسوفو إلى شرطة بلدية. وأعرب أعضاء الجمعية البلدية عن اعتقادهم بأن الحالة الاقتصادية الراهنة تشكل عائقا كبيرا يحول دون عمليات العودة. فالبلديات، على حد قولهم، ليست في وضع يسمح لها بتوفير المساكن وفرص العمل والمدارس للعائدين المحتملين. وفي هذا الصدد، أشار أحد ممثلي ألبان كوسوفو إلى مفهوم ”وضع المعايير قبل تحديد المركز“. وأعرب عن اعتقاده بأن العودة الدائمة لن تكون ممكنة إلا بعد وضع المعايير. ورأى بعض أعضاء الجمعية من ألبان كوسوفو أن الصرب لا يرغبون في الاندماج والقبول بالواقع الجديد في كوسوفو.

٥٥ - وأعربت عضوة صربية واحدة من الجمعية البلدية عن تشاؤمها بشأن إحراز تقدم. فقد أعربت عن قلقها لما لاحظته من انخفاض كبير في عدد سكان بريشتينا، التي كان يقطنها ٠٠٠ ٤٤ شخص قبل الحرب، ومن تدمير للمواقع الثقافية الصربية، ومن تجنب توظيف الصرب في المنشآت الرئيسية في كوسوفو. وقد أعطى مفهوم اللامركزية والقانون رقم ٢٠٠٠/٤٥ المتعلق بالبلديات المحلية للأقليات فرصة للتعايش في كوسوفو، إذ وفر لها آلية ضرورية للأمن. وكانت لمسألة استعادة حقوق الأقليات في الملكية أولوية ملحة لكن وتيرة التقدم كانت بطيئة في هذا المجال. وتبادل الممثلون عبارات لاذعة لدى وصف وضع الأقلية الصربية في بريشتينا.

٥٦ - أشارت بعثة مجلس الأمن إلى الأهمية التي يكتسيها تعلم التعايش بالنسبة لجميع الطوائف وحثت أعضاء الجمعية على نبذ التطرف بجميع أنواعه. وشجعتهم البعثة كذلك على التطلع إلى المستقبل وتحري الاعتدال.

٥٧ - وفي ١٥ كانون الأول/ديسمبر أيضا التقى رئيس البعثة، برفقة بعض أعضاء المجلس، مجموعة من نساء كوسوفو اللائي يمثلن مختلف الطوائف العرقية وينتمين إلى المؤسسة السياسية والمجتمع المدني، بناء على طلبهن. وحذا أعضاء جمعية كوسوفو الذين يمثلون الأغلبية العرقية حذو أحزاب ألبان كوسوفو الرئيسية فأشاروا إلى التقدم المحرز ودعوا إلى نقل السلطة على وجه السرعة إلى المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي وإلى استقلال كوسوفو. ولذلك، فإن وضع المعايير وتحديد المركز ينبغي أن يكونا متوازيين، لاسيما أن بعض المعايير لا يمكن أن تنفذ دون تحديد المركز. وأشاروا إلى ما اقترحته بعض هيئات الفكر والمشورة في العام الماضي من منح استقلال مشروط لكوسوفو، وقد دعوا إلى أن تمنح كوسوفو الاستقلال فورا على أن تظل محمية دولية. وزعموا أن الأقلية قد أدمجت وأن الحوار قد بدأ مع الطائفة الصربية. وذهب البعض إلى تأكيد أن إقامة دولة متعددة الأعراق في كوسوفو لن يتأتى إلا إذا تحقق مستوى معيشة يجذب السكان المحليين والمهاجرين على حد سواء. وأعرب أعضاء الجمعية عن قلقهم إزاء تقييد السلطات الخاصة التي يحتفظ بها الممثل الخاص للأمين العام لدورهم التشريعي. وأعربوا عن اعتقادهم بأنه ينبغي الاستعاضة عن التشريعات البالية التي سنت في ظل النظام السابق بقوانين جديدة. ورغم أن النساء يشغلن ٣٤ مقعدا من مقاعد الجمعية التشريعية، فلا تشغل أي امرأة منصبا في الحكومة.

٥٨ - وشدد ممثلو المجتمع المدني على أن النساء من مختلف الأعراق يتعاون في مشاريع بناء السلام لكنهن لا يتلقين أي دعم من بعثة الأمم المتحدة أو من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وشكت ممثلة الأقلية البوسنية من إغفال شواغل طائفتها مؤكدة على أن مفهوم التعددية العرقية ينبغي أن ينطبق على جميع الأقليات وليس على الصرب فقط.

٥٩ - وأكد رئيس بعثة مجلس الأمن أن للنساء دورا هاما في المصالحة ودعاهن إلى بناء توافق آراء داخل المجتمع. وحث الأغلبية على أن تشمل الآخرين وحث الأقلية على أن تشارك في مؤسسات كوسوفو. و أكد رئيس البعثة من جديد تأييد مجلس الأمن لمفهوم ''وضع المعايير قبل تحديد المركز'' موضحا أنه لا ينبغي توقع أي استثمارات دون تطبيق هذا المفهوم.

٦٠ - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، في نهاية الزيارة، عقدت بعثة مجلس الأمن والممثل الخاص مؤتمرا صحفيا مشتركا في بريشتينا. وقدم رئيس البعثة عرضا عاما لأنشطة البعثة. وأكد من جديد البيان الذي أصدره في ١٤ كانون الأول/ديسمبر (انظر المرفق الأول) وأشار إلى التقدم الإيجابي الذي تحقق منذ بعثة المجلس السابقة (انظر المرفق الثاني). وبعد ذلك رد هو والممثل الخاص على الأسئلة.

٦١ - وفي اليوم نفسه، عقدت البعثة برفقة النائب الرئيسي للممثل الخاص اجتماعات منفصلة في بلغراد مع فويسلاف كوستونيتشا رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وذوران دياندييتش رئيس الوزراء الصربي، ونيبويسا كوفيتش نائب رئيس الوزراء الصربي ورئيس مركز التنسيق لكوسوفو وميتوهيا التابع لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربيا.

٦٢ - ولاحظت السلطات اليوغوسلافية والصربية التقدم المحرز في كوسوفو وخاصة الانتخابات البلدية التي أجريت مؤخرا وإقامة مؤسسات مؤقتة للحكم الذاتي وتعيين قضاة ومدعين عامين صربيين والعلاقات الطيبة القائمة بين بلغراد وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأعربت هذه السلطات عن تأييدها لإقامة مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو وإن كانت كوسوفو ذاتها لا تزال بعيدة عن بلوغ هذا الهدف. كما أن الحالة الأمنية تتطلب مزيدا من التحسين. ومن الأمور المثيرة للقلق أيضا بطء خطى العودة وعدم احترام حقوق الإنسان للأقليات وتدمير التراث الثقافي الصربي في كوسوفو. ولا تؤمن هذه السلطات بإمكانية الادعاء بتحقق تحسُّن جاد ما لم تتم عودة المشردين داخليا بأعداد كبيرة، وهو أمر لم يتحقق بعد. فالدعم الشفوي ومحاولات معالجة هذه المسائل ليسا كافيين، وتلزم نتائج ملموسة. ويتمثل العنصر الأساسي لتحسين الحالة في تحقيق اللامركزية والعودة. وأعرب رئيس الوزراء عن ميله الشخصي لإقامة هياكل مركزية محددة لضمان الحقوق الجماعية للأقليات. وأعرب الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية في وقت لاحق عن أفكار مماثلة.

٦٣ - وتفضل سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إجراء حوار مباشر بين بلغراد وبريشتينا مشيرة إلى أن قيادة ألبان كوسوفو قد رفضت عدة دعوات وُجهت من قبل لإجراء هذا الحوار. وتعتقد هذه السلطات أن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو يمكن أن تيسر إجراء هذا الحوار عن طريق تشجيع الاتصالات بين بلغراد والهيئات أو الجماعات المؤثرة في كوسوفو. وأشار الرئيس كوستونيتشا إلى أن المجالات الأولى للتعاون ينبغي أن تكون ملموسة وأن تركز على المسائل ذات الأهمية بالنسبة لجميع الطوائف وللمنطقة. وأُشير إلى تحسُّن العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والألبان باعتباره تطورا إيجابيا.

٦٤ - وأيدت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية نهج ''وضع المعايير قبل تحديد المركز''. ولا ينبغي إصدار حكم مسبق فيما يتعلق بالمركز النهائي لكوسوفو عن طريق مثلا هيكل عملية تحقيق الاستقرار والارتباط في يوغوسلافيا. فلم يحن الوقت بعد لإجراء مناقشات بالنسبة للمركز النهائي لأنه لم يجرِ حتى الآن تنفيذ المعايير. ويرى السيد دياندييتش أنه عندما يحين الوقت فينبغي أن تقاس الخيارات المطروحة بالنسبة للمركز النهائي لكوسوفو في مواجهة النتائج المترتبة عليها. ويعتقد جميع المحاورين أنه ينبغي النظر في مستقبل كوسوفو في سياق إقليمي وفي إطار المنظور الأوروبي. وفي هذا الصدد، اقترح السيد دياندييتش اتباع استراتيجية أوروبية ديمقراطية للمنطقة بأسرها.

٦٥ - وأكد السيد كوفيتش استمرار وجاهة أحكام الوثيقة المشتركة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وطلب دعما كاملا من المجلس لتنفيذها. وأيدت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مشاركة الصرب في مؤسسات كوسوفو. إلا أن هذه المشاركة لن يكون لها معنى إلا إذا استفادت الأقليات منها وتمكنت من التعبير عن نفسها حقا. وأشار الرئيس كوستونيتشا إلى أن وجود المؤسسات الموازية في متروفيتشا الشمالية سينتهي.

٦٦ - وأثيرت مسألة خصخصة مؤسسات كوسوفو والحوار البناء مع عنصر الإعمار الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي). وأثيرت أيضا مشكلة الديون التي تدين بها كوسوفو إلى جانب إمكانية وصول كوسوفو مباشرة إلى المؤسسات المالية الدولية. ولا تزال الجريمة المنظمة والتهريب والفساد تمثل مشكلة تواجهها المنطقة وتعد مجالات ملموسة يمكن أن يكون فيها التعاون بين بلغراد وبريشتينا مثمرا. وحظيت بالتقدير الجهود التي بذلتها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لتعزيز نهج إقليمي إزاء هذه المسائل من قبيل المؤتمر الذي عقد مؤخرا في بريشتينا عن تهريب السجائر.

٦٧ - وأكدت بعثة مجلس الأمن أهمية تعاون بلغراد الكامل في تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي تؤيده البعثة. وشددت على ضرورة التعاون الكامل مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأشارت أيضا إلى أنه لن يمكن التوصل إلى حل للمسائل المعلقة في كوسوفو إلا عن طريق الحوار بين جميع الأطراف المتأثرة. فلا يمكن أن يتمتع أي طرف بحق النقض (الفيتو) ولا يمكن أيضا استبعاد أي مصالح أو أطراف مشروعة. ورحبت بعثة مجلس الأمن بتحسن العلاقات بين بلغراد وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وأكدت أهمية استمرار التعاون بين بلغراد وبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ومن المهم تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة مشاركة كاملة في المؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي. وناشدت بعثة مجلس الأمن بلغراد على أن تشجع صرب كوسوفو على أن يكونوا شركاء بنّائين في هذه المؤسسات. والتزمت البعثة أيضا بتعزيز عودة المشردين داخليا واللاجئين إلى كوسوفو. ويُعد احترام الأمن وحقوق الإنسان والحقوق المدنية من المسائل الحيوية لتحقيق الاستقرار والرخاء في كوسوفو وأيضا في أرجاء المنطقة.

٦٨ - وفي وقت لاحق من بعد ظهر ذلك اليوم التقت بعثة مجلس الأمن ممثلي الرابطة الصربية لأسر المفقودين. وناشد ممثلو أسر المفقودين البعثة على المساعدة في تحديد مصير نحو ١ ٣٠٠ شخص من صرب كوسوفو وغير الألبان، الذين أصبحوا في عداد المفقودين قبل وأثناء وصول الوجود الدولي في كوسوفو وبعده على وجه الخصوص. وذكّر الممثلون بأن عام ٢٠٠٣ يوافق الذكري السنوية الرابعة لاختفاء هؤلاء الأشخاص، وحثوا بعثة الأمم المتحدة للإدارة الانتقالية في كوسوفو والمنظمات الدولية ذات الصلة فضلا عن الحكومة في بلغراد على بذل المزيد لمعرفة ما حدث لهم. واستمع أعضاء بعثة مجلس الأمن إلى عدد من الروايات الشخصية المؤثرة من أقارب المفقودين ووعدوا، مؤكدين أهمية تحديد مصير المفقودين من جميع الطوائف كمسألة ذات أولوية، بأن يدرسوا عن كثب المعلومات المقدمة إليها في نهاية الاجتماع ويتخذوا الإجراء المناسب.

٦٩ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، اجتمعت البعثة مع غوران سفيلانوفتيش، الوزير الاتحادي للشؤون الخارجية. وأشار السيد سفيلانوفتيش إلى التعاون الجيد مع البلدان المجاورة وشدد على ضرورة وضع مسألة كوسوفو في إطار إقليمي يشمل القضايا السياسية كمشاكل الأقليات ووضع المعايير الأوروبية. فالتعاون الإقليمي ولا سيما تحسين العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألبانيا قد يساعد على تحسين الحالة في كوسوفو. ومن الأهمية بمكان أيضا التعاون على مكافحة التهريب والفساد. وتشمل خطة الأعمال الاقتصادية الإقليمية التعاون لإنشاء مناطق للتجارة الحرة؛ والتعاون في مجالات النقل والاتصالات؛ والزراعة؛ وإقامة سوق للطاقة في المنطقة؛ والتعاون في مجال التكنولوجيات الجديدة. ويمكن تطوير التعاون بين بلغراد وبريشتينا في مجالات عملية كمجالي منع الجريمة والطاقة. ويرى السيد سفيلانوفتيش أن ''الحلول السريعة'' قد تضر

بالحالة في المنطقة. وأن من الأجدى توخي منظور أوروبي أطول أجلا. ويمكن أن يشكل توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي وسيلة لحل مسألة كوسوفو.

٧٠ - وما زالت عودة المشردين داخليا والمفقودين تحظى بأهمية قصوى مثيرة للعواطف. ولا يزال الأمن وكفاءة المؤسسات المنتخبة والخدمات العامة والتعليم من المجالات التي تحظى هي أيضا بالأولوية. ويرى السيد سفيلانوفتيش أنه ينبغي تشجيع صرب كوسوفو على البقاء فيها أنه يؤيد التوسط لإقامة حوار داخل الطوائف وفيما بينها.

٧١ - ولاحظت بعثة مجلس الأمن تشعب الحالة في كوسوفو المتأثرة بمشاعر الخوف وانعدام الثقة لدى كلا الجانبين. وشددت البعثة على ضرورة أن تتحمل الأغلبية المسؤولية عن رفاه الأقلية وأن تشارك الأقلية في عمل المؤسسات المحلية. ويجب أن تتمتع الأقليات بقدر أكبر من الأمن وبمزيد من حرية التنقل. ولاحظت البعثة الصعوبات المتصلة بعودة الأقليات ولكنها أعربت عن الأمل في إمكانية تحسين الحالة. وشجعت البعثة سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على إقناع صرب كوسوفو بالمشاركة في المؤسسات المحلية في كوسوفو. واعترضت البعثة على وجود هياكل موازية في كوسوفو وأعربت عن تقديرها لدور جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في تسوية الحالة في متروفيتشا. ورحبت بتحسن تعاون بلغراد مع بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو. ولاحظ أعضاء بعثة مجلس الأمن أنه قد تم إحراز تقدم كبير في كوسوفو ولكنهم أقروا بأن الحالة لا تزال هشة. وتم التشديد في هذا الصدد على أهمية توخي نهج يتضمن نقاط مرجعية وعلى أهمية عملية المصالحة. وشدد أعضاء البعثة على أنه أيا كان مركز كوسوفو في المستقبل، فإنها ستظل في حاجة إلى الارتباط بالمنطقة. ويمكن أن يتيح توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي في النهاية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فرصة فريدة للانضمام إلى مجموعة معايير الاتحاد الأوروبي.

٧٢ - في ١٧ كانون الأول/ديسمبر، في نهاية الزيارة، عقدت بعثة مجلس الأمن والممثل الخاص مؤتمرا صحفيا مشتركا في بلغراد. وقدم رئيس البعثة عرضا عاما لأنشطة البعثة. ورد بعد ذلك على الأسئلة.

رابعا - النتائج التي توصلت إليها البعثة

٧٣ - وجدت بعثة مجلس الأمن أنه قد تم، منذ أن أوفد مجلس الأمن بعثته الأخيرة إلى كوسوفو، إحراز تقدم ملحوظ في عدة مجالات فيما يتصل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). فقد أدت انتخابات الجمعية التشريعية لكوسوفو التي أُجريت في ٢٠٠١ وانتخابات البلديات التي أُجريت في ٢٠٠٢ إلى تشكيل مؤسسات مؤقتة للحكم الذاتي وجمعيات بلدية جديدة. ولا تزال عملية نقل السلطة والمسؤوليات إلى المؤسسات المحلية مستمرة. وأُحرز تقدم كذلك في مجال سيادة القانون. وانخفضت معدلات الجريمة وتحسَّن الأمن. ولا تزال دائرة الشرطة في كوسوفو مستمرة في التزايد من حيث العدد كما أن السلطة القضائية في طور إعادة الإنشاء، وكل منهما هيئة متعددة الأعراق. وللمرة الأولى يفوق عدد العائدين من الأقليات عدد الراحلين. ومع ذلك فلا يزال العدد الإجمالي للمشردين داخليا واللاجئين المنتمين إلى طوائف الأقليات الذين عادوا ضئيلا. ولاحظت بعثة مجلس الأمن التفاوت الكبير بين عدد العائدين وعدد الذين لا يزالون مشردين داخليا، والمهمة الصعبة التي يتعين مواجهتها في المستقبل والأعباء المالية المترتبة على هذه المهمة. وأُحرز تقدم أيضا في الأعمال التحضيرية لعملية الخصخصة. وتحسَّن التعاون بين بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وبلغراد. ويُعد إنشاء إدارة بعثة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو في الجزء الشمالي من ميتروفيشتا ضروريا لتنفيذ معيار موحَّد للإدارة في أرجاء كوسوفو ويشكل حركة هامة في مواجهة المؤسسات الموازية. وترى بعثة

مجلس الأمن أن وجود بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الجزء الشمالي من ميتروفيشتا يشكِّل خطوة هامة نحو تطبيع الأحوال المعيشية في المدينة.

٧٤ - لقد ترك العمل الذي قامت به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو انطباعا طيبا لدى بعثة مجلس الأمن التي تلاحظ أيضا اهتمام بعض أفراد الطوائف في كوسوفو بهذا العمل وتكريس نفسها من أجله.

٧٥ - ويشكل صياغة نقاط إرشادية يقاس على أساسها تحقيق المعايير نهجا بنَّاءً لتحقيق مزيد من التقدم في كوسوفو كمجتمع ديمقراطي ومتعدد الأعراق. وتتطلع بعثة مجلس الأمن إلى التقرير القادم بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو مع إشارات تفصيلية بقدر أكبر للنقاط الإرشادية التي سيُقاس على أساسها التقدم. وتأمل بعثة مجلس الأمن في أن يتم تحديد النقاط المرجعية بالتعاون مع السلطات المحلية في كوسوفو لخلق إحساس بأن هذه النقاط ''نابعة منها''. وترى بعثة مجلس الأمن أن ''وضع المعايير قبل تحديد المركز'' هو الطريق الوحيد الممكن للمضي قُدما إلى الأمام.

٧٦ - لقد كانت البعثة ثابتة في الرسالة التي وجهتها إلى جميع المحاورين بشأن وضع المعايير قبل تحديد المركز والتعدد العرقي واندماج جميع الطوائف ومسؤوليتها عن التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وتحث البعثة الهيئات المنتخبة حديثا على استخدام اختصاصاتها المحالة إليها عملا بالإطار الدستوري لمصلحة جميع السكان. وتشدد البعثة على أهمية مشاركة جميع الطوائف في عمل الهيئات المنتخبة.

٧٧ - وتلاحظ بعثة مجلس الأمن أنه بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، فلا تزال الحالة هشة في كوسوفو. وما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي إنجازه سواء كان ذلك على يعد بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أو المؤسسات والطوائف في كوسوفو. ويشمل ذلك في جملة أمور إحلال سيادة القانون والعودة المستدامة وامتلاك أبناء كوسوفو ناصية التقدم، وإشاعة الديمقراطية وتحقيق المصالحة والحوار فيما بين الأعراق والتعاون بين بريشتينا وبلغراد ومكافحة الجريمة المنظمة.

٧٨ - ويشكل توطيد سيادة القانون عاملا جوهريا في تحقيق الأمن وإقامة ديمقراطية تعمل على نحو سليم وفي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة. وبالرغم من تحقق تقدم ملحوظ في هذا المجال، ترى البعثة أنه لا بد من الاستمرار في بذل ما يلزم من جهود كبيرة لتحقيق الأهداف المنشودة في هذا المجال.

٧٩ - وتمثل العودة المستدامة للأقليات شرطا مسبقا لا بد منه لإقامة مجتمع متعدد الأعراق. وينبغي أن يُكرس لهذه المسألة قدر كبير من الاهتمام والموارد. فهناك حاجة تفوق حتى الحاجة إلى المساعدة المالية وهي الحاجة إلى التزام في كامل المنطقة وعلى المستوى المحلي بدعم الظروف المساعدة على تحقيق العودة المستدامة. فالأمن وبناء الثقة والقابلية للنمو الاقتصادي كلها عوامل حيوية يجب معالجتها لتحقيق عملية عودة تتسم باتساع النطاق والاستدامة والنجاح. وهذه مسؤولية تقع على عاتق أبناء المجتمع في كوسوفو بجميع مستوياتهم. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تواصل العمل بالاشتراك مع المؤسسات المحلية والمجتمع المدني في إطار نهج شامل لدفع عملية العودة قدما.

٨٠ - ولعمليتي تحقيق المصالحة وفتح باب الحوار أهمية قصوى في هذا الصدد. ومما يساهم على نحو هام في تحقيق المصالحة بين الطوائف كشف النقاب عن مصير المفقودين من جميع الطوائف. وتشحذ بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو

همتها من أجل المضي قدما في معالجة هذه المسائل بالتشاور في ذلك مع لجنة الصليب الأحمر الدولية وقوة كوسوفو والمؤسسات المؤقتة والمنظمات المحلية غير الحكومية المعنية وبالتشاور مع بلغراد. ويرجى من بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو أن تقدم إلى المجلس معلومات بصفة دورية في هذا الشأن. ويرجى من المجلس أن يواصل متابعة المسألة.

٨١ - وتشير بعثة مجلس الأمن إلى أن التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن قد تحقق إلى حد كبير نتيجة لضغط المجتمع الدولي. وتولد لدى البعثة انطباع قوي بأن الشعور المحلي بامتلاك هذه العمليات والالتزام بها كان أقل من المتوقع. ومن الضروري أن تبذل البعثة جهودا إضافية لإشراك المؤسسات المحلية والزعماء السياسيين في الصياغة الفعلية للأهداف والاستراتيجيات السياسية وفي تنفيذها. والمثال على ذلك في هذا الصدد هو مواصلة تحديد وتنفيذ النقاط المرجعية التي تقاس على أساسها المعايير الثمانية المحددة في سياسة ''وضع المعايير قبل تحديد المركز''. وتعد زيادة درجة الإحساس المحلي بامتلاك هذه المعايير والالتزام بتحقيقها شرطا أساسيا لتنفيذها بنجاح في النهاية. وبالطبع تتحمل الطوائف ذاتها مسؤولية أساسية في هذا الصدد.

٨٢ - وتمت عملية انتخابات مجالس البلديات التي جرت مؤخرا بطريقة منظمة وخالية من العنف. وكانت مستويات المشاركة مخيبة للآمال في المتوسط ولا سيما فيما يتعلق بصرب كوسوفو. ويجب بذل مجهود أكبر لتشجيع المشاركة في العملية السياسية في كوسوفو. وتعتبر المشاركة الفعالة من جانب جميع الطوائف في هذه المؤسسات شرطا أساسيا لنجاح الديمقراطية في كوسوفو. ويولى اهتمام خاص لاستيعاب واحترام آراء ومصالح جميع الطوائف من جانب جميع المؤسسات المحلية. وتشدد البعثة على اتباع نهج ''يعتمد على النتائج'' عن طريق توافق الآراء.

٨٣ - تؤكد بعثة مجلس الأمن على ضرورة أن يعمل الممثلون المنتخبون بطريقة مسؤولة تنحو إلى إيجاد الحلول لتوفير الخدمات الأساسية لمواطني بلدياتهم. وتؤكد البعثة على أن نقل المسؤوليات من المدراء التابعين لبعثة الأمم المتحدة في كوسوفو إلى الهيئات المنتخبة محليا ينبغي أن يتم بطريقة تكفل الإحساس بأن المسؤوليات نابعة من المجتمع المحلي وتكفل الخضوع للمساءلة. وهناك واجبات ضخمة يتعين على جمعيات البلديات معالجتها. وتتحمل البلديات مسؤولية خاصة لتعزيز الحوار والمصالحة وتهيئة ظروف العودة المستدامة واتخاذ إجراءات لمحاربة الفساد. وينبغي أن تدعم بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو الجهود المبذولة في هذا الصدد.

٨٤ - تحث بعثة مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على أن تقوم بالتشاور مع المؤسسات المحلية والممثلين المنتخبين بوضع اقتراح لتحقيق اللامركزية في اختصاصات البلديات دون تأخير.

٨٥ - وترى البعثة أن الوقت قد حان لإقامة تعاون بين بريشتينا وبلغراد بشأن المسائل العملية. وينبغي أن تدرس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو سبل ووسائل تيسير هذه الاتصالات والتعاون العملي. وينبغي للمؤسسات المؤقتة للحكم الذاتي أن تتخذ خطوات في نطاق اختصاصها لجعل ذلك ممكنا.

٨٦ - وتؤكد بعثة مجلس الأمن أهمية النظر إلى التطورات في كوسوفو من منظور إقليمي. فللأحداث الواقعة في كوسوفو آثار تنعكس على المنطقة المجاورة والعكس صحيح أيضا. ولا يقتصر ذلك فقط على القضايا السياسية ولكن أيضا على قضايا الأمن والقانون والنظام والتنمية الاقتصادية. وتشير البعثة على سبيل المثال إلى الحاجة للتعاون الإقليمي

من أجل مكافحة الجريمة المنظمة بما فيها الاتجار بطريقة فعَّالة.

٨٧ - وفي ضوء المسائل المتعددة الصعبة التي لم يتم التوصل إلى حل لها بعد، ترى البعثة أن استمرار المشاركة الدولية في كوسوفو يعتبر ضروريا في المستقبل المنظور.

٨٨ - وتود بعثة مجلس الأمن أن تعرب عن تقديرها للممثل الخاص مايكل ستاينر، ولموظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لجهودهم في إعمال القرار الذي أصدره مجلس الأمن. وتود البعثة كذلك أن تعرب عن تقديرها للجنرال فابيو ميني ولقوة الأمن الدولية في كوسوفو. ويظل تنفيذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) على رأس جدول أعمال مجلس الأمن وتعرب البعثة عن تقديرها للرجال والنساء من الموظفين المحليين والدوليين الكادحين بتفان في عملهم في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تعاون مع الشركاء المحليين والدوليين بغرض تطبيق هذا القرار.

المرفق الأول

الملاحظات التي أدلى بها رئيس بعثة مجلس الأمن في بريشتينا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

ينصب تركيز مجلس الأمن على ثلاث مسائل رئيسية في كوسوفو هي: وضع المعايير قبل تحديد المركز، والتعدد العرقي لتحقيق الاندماج.

ونحن نؤيد على نحو كامل المعايير الثمانية التي وضعها مايكل ستاينر الممثل الخاص للأمين العام باعتبارها المسبار الذي يقاس به مقدار التقدم في كوسوفو. ونؤيد أيضا بقوة الأولويات التي حددها وهي: ''وضع المعايير قبل تحديد المركز''. ونرى أن سيادة القانون هي الأساس لتحقيق جميع المعايير الأخرى.

ويتعين على سكان كوسوفو بذل الكثير لتحقيق هذه المعايير. والتأييد الشفوي لا يكفي. ويجب بذل جهود حقيقية في الميدان لتحويل المعايير إلى حقيقة ملموسة. ولا تزال هناك هوة كبيرة تفصل كوسوفو عن المؤسسات التي تؤدي عملها بديمقراطية حقيقية في مجتمع يمكن أن تشارك فيه الأقليات مشاركة كاملة.

وقد دخلت بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في مرحلة نقل المسؤوليات إلى المؤسسات المؤقتة في كوسوفو وكلما أثبتت هذه المؤسسات أن بإمكانها الاضطلاع بالمسؤوليات المنوطة بها بالفعل، أعطيت مسؤوليات أخرى.

وليس ثمة ما هو أهم من إثبات الالتزام بالتعدد العرقي، لا على مستوى القول فحسب بل وعلى مستوى الأفعال أيضا.

ولا بد من أن يكون بمقدور جميع سكان كوسوفو العيش في كنف الأمن والكرامة.

وستحكم كوسوفو على نفسها بعزلة قاتمة في المستقبل إذا ما اضطهد فيها أبناء الأقليات.

وعودة المشردين بأعداد كبيرة وعلى نحو مستدام هي الأمر الذي يمكن أن يترك أقوى انطباع إيجابي لدى المجتمع الدولي.

ويجب على ألبان كوسوفو باعتبارهم الأغلبية أن يتحملوا مسؤولية أمن أفراد الأقليات وحصولهم بشكل كامل على الخدمات العامة.

ويجب على جميع أبناء كوسوفو أن ينبذوا العنف ويندددوا بالأنشطة المتطرفة والإرهابية.

ويجب في نفس الوقت على أفراد الأقليات الاندماج في المجتمع في كوسوفو. فالمستقبل معدوم بالنسبة للمؤسسات الموازية، والاندماج هو الطريق الوحيد إلى الأمام.

ونحن نقر بما أنجزته كوسوفو من تقدم في إقامة مؤسسات ديمقراطية تشرك الجميع. ويجب الآن على قادة كوسوفو المنتخبين أن يحرصوا على العمل بما يتفق مع روح الديمقراطية.

ويعني هذا أن تحترم الأغلبية حقوق الأقلية ودورها. وعلى نحو ما ورد على لسان الأمين العام أثناء زيارته لكوسوفو ''الديمقراطية لا تعني أن يستأثر الفائز بكل شيء''.

ويؤيد مجلس الأمن على نحو كامل دعم سلطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو في الجزء الشمالي من متروفيتشا.

ويمثل التقدم الذي أحرز مؤخرا في متروفيتشا خطوة كبيرة في جعل كوسوفو مجتمعا متعدد الأعراق يرتكز إلى سلطات شرعية وسيادة القانون.

ومسؤولية تحسين نوعية الحياة في كوسوفو تقع الآن برمتها تقريبا على عاتق شعب كوسوفو ذاته.

والمركز النهائي لكوسوفو لن تحدده أي خطوات انفرادية. ومجلس الأمن بالأمم المتحدة هو الذي سيحدد هذا المركز في خاتمة المطاف بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

وسيركز الذين يضعون مصالح كوسوفو نصب أعينهم جميع طاقاتهم على تحقيق تقدم باتجاه المعايير الثمانية.

وجميع المعايير هامة. ويجب على كوسوفو أن تثبت التزامها ببناء مجتمع متعدد الأعراق يسوده حكم القانون. وهذا ما سيحدد ما إذا كان المجتمع الدولي سينظر إلى كوسوفو باعتبارها مشكلة أو سينظر إليها باعتبارها شريكا.

المرفق الثاني

البيان الذي أدلى به رئيس البعثة في المؤتمر الصحفي الذي عقد في بريشتينا في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢

سمعتم جميعا كلمتي التي ألقيتها نيابة عن مجلس الأمن يوم السبت. ولقد كانت رسالة مجلس الأمن ثابتة في هذا الصدد. وإن ما لمسناه هنا في كوسوفو لا يؤكد سوى وجاهة هذه الرسالة.

ودعوني أقول إنه قد تم تحقيق تقدم كبير مقارنة بما رأيناه منذ ١٨ شهرا.

وتشكل إقامة المؤسسات خطوة كبيرة إلى الأمام. والحالة الأمنية تحسنت كثيرا. ودائرة الشرطة في كوسوفو ما انفكت تتحمل مسؤوليات متزايدة في مجالي إنفاذ القوانين وفرض النظام. وعملية العودة جارية وإن كانت على نطاق صغير. وعملية تحويل الملكية إلى القطاع الخاص تأخذ مسارها.

ويحظى بإعجابنا العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو وقوة كوسوفو وما يبديه القادة السياسيون المحليون من تفان.

وإن من الأهمية بمكان أن يستمر هذا العمل. وقد اتخذت الخطوات الأولى. وما زال هناك الكثير الذي ينبغي إنجازه. وهذا أمر حيوي بالنسبة لكوسوفو لكي تصبح مجتمعا متعدد الأعراق وديمقراطيا.